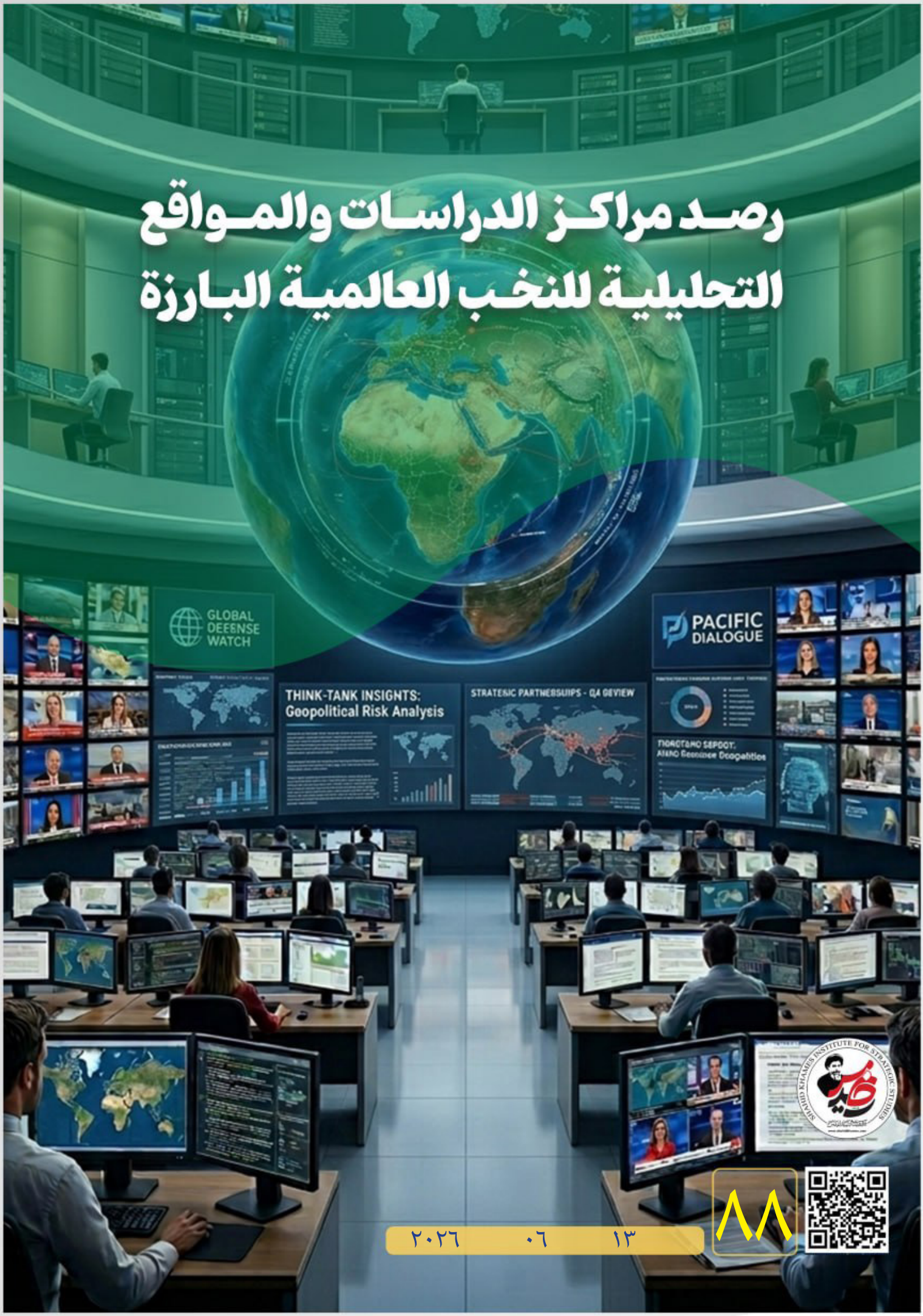
رصد مراكز الدراسات والمواقع
التحليلية للنخب العالمية البارزة
GLOBAL DEFENSE WATCH
PACIFIC DIALOGUE
THINK-TANK INSIGHTS:
Geopolitical Risk Analysis
STRATEGIC PARTNERSHIPS - Q4 REVIEW
٨٨
١٣ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. الالتفاف على إسرائيل في ممر IMEC؛ الخطة السعودية ـ التركية وتداعياتها...../ THE TIMES OF ISRAEL	٤
٢. ضربة لطهران: العراق ينزع سلاح الميليشيات الموالية لإيران / MAKOR RISHON	٥
٣. من هرمز إلى البحار الأربعة: بحث العراق عن أمن الطاقة / GULF INTERNATIONAL FORUM	٦
٤. كيف انتقلت الولايات المتحدة وإيران من حرب جديدة إلى أعتاب السلام / THE WALL STREET JOURNAL	٧
٥. الفشل الغريب للردع النووي والأزمة المقبلة أمام الاستقرار الاستراتيجي / FOREIGN AFFAIRS	٨
٦. الخليج الفارسي لم يعد ملاذاً آمناً للذكاء الاصطناعي / FOREIGN AFFAIRS (CNN)٧٧٧	٩
٧. إعادة انتخاب نتنياهو قد تتوقف على نتيجة الحرب مع إيران / FOREIGN POLICY	١٠
٨. ترامب يفكك وهم الغرب / FOREIGN POLICY	١١
٩. اختبار الضغط: أزمة هرمز وتصدع نظام الطاقة العالمي / POLICY CENTER	١٢
١٠. ميليشيات عراقية تقول إنها ستنزع سلاحها؛ فهل سيحدث ذلك يوماً؟ / AL JAZEERA	١٣
١١. ماذا تعني حقاً التعهدات الجديدة للميليشيات العراقية بنزع السلاح بالنسبة إلى سلطة الدولة؟ / ARAB NEWS	١٤
١٢. بغداد تبحث عن الاستثمار وواشنطن تبحث عن ضبط السلاح؛ جدول أعمال زيارة الزيدي / THE NATIONAL	١٥
١٣. بين لبنان وإيران: جهود منع التصعيد وفصل الجبهات / INSS	١٧
١٤. اتفاق ترامب الوشيك مع إيران كأس سمّ لنتنياهو / AXIOS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

عاد الشرق الأوسط مرة أخرى إلى مركز السياسة العالمية، غير أنّ أهمية المنطقة هذه المرة لا تقتصر على الحرب أو النفط أو التنافس بين إيران وإسرائيل. فما برز خلال الأسابيع الأخيرة في سرديات مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام التحليلية والأوساط النخبوية الدولية هو صورة منطقة تقف في الوقت نفسه على عدة ساحات حاسمة: الحرب والدبلوماسية، الطاقة والممرات، سيادة الدول والميليشيات، التكنولوجيا والبنى التحتية الرقمية، وتنافس القوى الكبرى على شكل النظام المقبل. وتكمن أهمية هذه اللحظة في أنّ كثيراً من الافتراضات القديمة آخذة في الانهيار. فالتصور القائل إنّ الحرب يمكن أن تفضي سريعاً إلى نصر سياسي بات موضع تساؤل بفعل مأزق إسرائيل أمام إيران ولبنان. والتصور بأنّ الردع الصلب، حتى على المستوى النووي، يمنع الهجمات التقليدية وهجمات الطائرات المسيّرة، تراجع أمام نماذج روسيا وإسرائيل والهند وباكستان. كما أنّ التصور بأنّ سوق الطاقة قادرة دائماً على استيعاب اضطرابات الخليج تعرّض لتحدٍّ واضح مع أزمة هرمز وتقلّص المسارات القابلة للتأمين والموثوقة. وحتى الاعتقاد بأنّ مواقع البنى التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكن تحديدها استناداً فقط إلى كلفة الطاقة وجاذبية الاستثمار، تغيّر مع استهداف مراكز البيانات والكابلات البحرية في الخليج.

في هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران قد يوقف الحرب، لكنه لن يحل بالضرورة جميع القضايا الجوهرية. وتشعر إسرائيل بأنّ هذا الاتفاق يشكل تهديداً سياسياً واستراتيجياً لها، لأنّ انتهاء الحرب من دون تحقيق الأهداف المعلنة قد يفرض كلفة على قيادتها. أما إيران، فإذا تمكنت من تجاوز الضغط العسكري واستعادة مسار بيع النفط والتنفس الاقتصادي، فقد تستطيع الحفاظ على بقاء بنيتها وعلى جزء من أدوات نفوذها الإقليمي. كما تحوّل لبنان والعراق إلى ساحتين لاختبار حقيقي للسيادة: هل تستطيع الدول أن تحتكر السلاح، أم إنّ الجماعات المسلحة ستدخل البنية الرسمية فقط تحت مسميات جديدة؟ وفي الوقت نفسه، كشفت أزمة هرمز أنّ الاقتصاد العالمي لا يزال مرتبطاً باختناقات يمكنها، خلال ساعات قليلة، إرباك منظومة الأسعار والتأمين والنقل والإنتاج. ومن هنا تتضح أهمية الممرات البديلة، وخطوط الأنابيب، وموانئ المتوسط، والمسارات الممتدة من الهند إلى أوروبا، وتنافس السعودية وتركيا وإسرائيل والإمارات وأوروبا على تشكيل تجارة المستقبل. وفي هذا الفضاء، يصبح الميناء والسكك الحديدية ومركز البيانات والمصفاة والكابل البحري ومنظومة الدفاع الجوي أدوات قوة جميعاً. ويسعى هذا التقرير إلى إظهار أنّ التحولات الأخيرة لا ينبغي قراءتها بصورة منفصلة؛ فاتفاق الولايات المتحدة وإيران، والانتخابات الإسرائيلية، ونزع سلاح ميليشيات العراق، واحتواء حزب الله، وأزمة النفط، والتنافس على IMEC، وإعادة النظر في بنى الذكاء الاصطناعي التحتية، كلها حلقات في سلسلة واحدة تنتهي إلى سؤال موحد: أيّ دول في الشرق الأوسط قادرة، في النظام الجديد، على إدارة المخاطر وتحويل الجغرافيا إلى قوة؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد مسار مستقبل المنطقة.

THE TIMES OF ISRAEL

الالتفاف على إسرائيل في ممر IMEC؛ الخطة السعودية ـ التركية وتداعياتها على حيفا وإيلات

عمل السعودية وتركيا على الدفع بمسار تجاري يمكن أن يُبعد الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، المعروف باسم IMEC، عن مسار ميناء حيفا، ويوجهه نحو الموانئ المتوسطية التركية. ويُظهر هذا التطور أنّ التنافس على ممرات العبور، بعد الحرب والاضطراب في المسارات التقليدية، تحوّل إلى أحد المحاور المهمة في الجغرافيا السياسية الإقليمية. وقد بدأت وسائل الإعلام الهندية أيضاً مناقشة احتمال تغيير مسار هذا الممر، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها IMEC بالنسبة إلى نيودلهي. وفي الأسابيع الأخيرة، أبرزت

سلسلة من اللقاءات الدبلوماسية التي أجراها رئيس الوزراء الهندي مع قادة ميانمار وقبرص والإمارات وفرنسا الأهمية المتزايدة لهذا الممر في الاستراتيجية الإقليمية للهند. وتتولى قبرص حالياً الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي، كما أنّ اللقاء مع رئيسها، إلى جانب المشاورات مع الإمارات وفرنسا، يدل على أنّ الهند لا تنظر إلى IMEC بوصفه مشروعاً اقتصادياً فحسب، بل باعتباره مشروعاً جيوسياسياً وأمنياً وبنيوياً أيضاً. فبالنسبة إلى الهند، يمكن لهذا الممر أن يكون أداة لتعزيز صمود سلاسل الإمداد، وتوسيع النفوذ الإقليمي، وتقليص قابلية التأثر بعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نُشرت تقارير عن لقاء وزيري النقل التركي والسعودي في الرياض، وتوقيع اتفاق للمضي قدماً في مسار سككي ينطلق من غرب السعودية، مروراً بالأردن وسوريا، وصولاً إلى الموانئ المتوسطية التركية. وهذا المسار المقترح يتجاوز إسرائيل وميناء حيفا، ويختلف بصورة جوهرية عن التصور الأولي لـ IMEC الذي طُرح عام ٢٠٢٣ من قبل شركاء من بينهم الهند والسعودية والولايات المتحدة. ويحمل هذا الطرح عدة تداعيات مهمة. أولاً، إنه يجعل الجزء البري من الممر أطول بأكثر من ألف كيلومتر، ومن المرجح أن يغيّر تكاليف النقل، وزمن الشحن، والخصائص الاقتصادية للمشروع. ثانياً، وعلى خلاف بعض النقاشات السابقة بشأن إمكان استخدام موانئ سوريا ولبنان ضمن إطار إقليمي أوسع، يبدو أنّ المقترح السعودي ــ التركي الحالي يستبعد حتى هذه الخيارات. ثالثاً، لا يزال موقف الهند غير واضح؛ فبالنظر إلى العلاقات المعقدة بين نيودلهي وأنقرة، والروابط الإقليمية لتركيا، ليس مؤكداً أن تقبل الهند بهذا التغيير الكبير في مسار الممر. ومن دون دعم الهند، سيكون من الصعب الاستمرار في تسمية المشروع IMEC بمعناه الأولي. ومن المرجح أن تنظر أوروبا أيضاً إلى هذا المقترح بحذر، إذ دعمت قبرص واليونان وإيطاليا وفرنسا خلال السنوات الأخيرة المسار الأصلي للممر. كما أنّ التوترات بين تركيا من جهة، وقبرص واليونان من جهة أخرى، إلى جانب تعزيز التعاون بين فرنسا وقبرص، قد تجعل بناء إجماع أوروبي حول المسار التركي البديل أمراً صعباً. ومن ناحية أخرى، لم تعلن الولايات المتحدة بعد موقفاً رسمياً، غير أنّ تأكيد واشنطن الأخير على توسيع اتفاقيات إبراهيم قد يشير إلى تفضيلها نموذجاً للربط الإقليمي يشمل إسرائيل، لا مساراً يلتف عليها. ولا تقتصر أهمية هذا التنافس على مستوى الدول فقط؛ فالمدن الموانئية الواقعة على المسارات المحتملة، ومن بينها العقبة وإيلات وحيفا وليماسول وبيرايوس وترييستي، ستتأثر مباشرة بنتيجة هذا الصراع. ولذلك، ينبغي لهذه الموانئ أن توائم خططها للبنى التحتية، واستثماراتها اللوجستية، واستراتيجياتها التنموية بعيدة المدى، مع الأنماط المتغيرة للتجارة الإقليمية. والسؤال المركزي هو ما إذا كانت المسارات المتنافسة ستتحول في نهاية المطاف إلى مسارات متكاملة، أم إلى ممرات متخاصمة. وما هو واضح أنّ الصراع على مسارات التجارة المستقبلية، والمراكز اللوجستية، والربط الاستراتيجي، أصبح واحداً من أبرز القصص الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط وجنوب آسيا

https://blogs.timesofisrael.com/saudi-arabiaturkey-battle-over-imecwhat-

MAKOR RISHON

ضربة لطهران: العراق ينزع سلاح الميليشيات الموالية لإيران

מקור ראשון

أعلن مسؤولون عراقيون أنّهم تسلّموا البيانات والملفات المتعلقة بأسلحة ومعدات ومركبات وعناصر إحدى الجماعات المسلحة القريبة من إيران؛ وهي خطوة تُقيَّم بوصفها أول إجراء عملي في مسار دمج هذه الجماعة والتشكيلات المشابهة لها ضمن بنية القوات الرسمية للدولة العراقية. وجاء هذا التطور بعد نحو أسبوع من إعلان جماعتَي «كتائب الإمام علي» و«عصائب أهل الحق» أنّهما ستنقلان إدارة ألويتهما العاملة في إطار الحشد الشعبي إلى الدولة.

ويُعرف الحشد الشعبي أيضاً باسم «قوات التعبئة الشعبية»، وهو مظلة تنظيمية تضم عشرات الجماعات المسلحة، يرتبط بعضها بدرجات متفاوتة بإيران. ووفقاً للإعلان الرسمي الصادر عن خلية الإعلام الأمني التابعة للحكومة العراقية، فقد أشرف مسؤول عسكري رفيع على عملية تسليم جميع الملفات والبيانات المتعلقة بالأعضاء والأسلحة والمعدات والمركبات الموجودة بحوزة كتائب الإمام علي. وتُعدّ هذه الخطوة تمهيداً لاستكمال مراحل دمج عناصر هذه الجماعة في مؤسسات الدولة الرسمية. ويمضي هذا المسار في وقت تتعرض فيه بغداد لضغوط أميركية شديدة من أجل دمج جميع الجماعات المنضوية في الحشد الشعبي بالكامل داخل القوات الحكومية، وحصر ملكية السلاح واستخدامه بالدولة وحدها. كما تسعى الحكومة العراقية إلى توسيع هذه العملية لتشمل الألوية والجماعات التي تعمل خارج الإطار الرسمي للحشد. والهدف المعلن هو إنهاء حالة التشظي الأمني وترسيخ احتكار الدولة لأدوات القسر. وقد ازدادت أهمية هذا الملف بعد اندلاع الحرب الإقليمية في أواخر شباط/فبراير. فبعض الجماعات المسلحة العراقية العاملة ضمن الحشد أو القريبة منه نفّذت، بعد بدء الحرب، هجمات ضد المصالح الأميركية في العراق. وردّت الولايات المتحدة باستهداف بعض هذه الجماعات، وهو ما أدى إلى تصعيد التوتر بين واشنطن وبغداد، وجعل مسألة السيطرة على الجماعات المسلحة أحد المحاور الرئيسية في علاقات البلدين. وقد تشكل الحشد الشعبي عام ٢٠١٤ عقب صدور فتوى دينية لمواجهة داعش، ثم أُدمج لاحقاً في القوات المسلحة العراقية. غير أنّ كثيراً من الجماعات المنضوية فيه حافظت، رغم هذا الدمج القانوني، على هياكلها القيادية وهويتها السياسية وشبكات نفوذها المستقلة. وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية أنّ حصر السلاح بيد الدولة سيتحقق ضمن إطار زمني محدد، وإن لم تُقدَّم تفاصيل دقيقة لهذا الجدول. وتتزامن هذه التطورات مع المفاوضات المتعلقة بلبنان ومسألة سلاح حزب الله، حيث تقف قضية قبول سيادة الدولة وإمكان دمج القوات المسلحة غير الحكومية في بنية الجيش في صلب الجهود الإقليمية الرامية إلى وقف إطلاق النار. ومن الناحية العملية، فإن دمج حزب الله في الجيش اللبناني وقبول سيادة دولة بيروت سيعنيان فقدان هذا الحزب سلاحه المستقل، في نموذج مشابه لما تسعى بغداد إليه حالياً تجاه الجماعات المسلحة القريبة من إيران. وفي المحصلة، يحمل الإجراء العراقي الأخير أهمية رمزية وتنفيذية، غير أنّ نجاحه سيعتمد على التطبيق الفعلي، والنقل الكامل للقيادة، ونزع السلاح المستقل. فإذا اقتصر المسار على دمج شكلي، فإن بنية قوة الجماعات المسلحة ستُعاد إنتاجها تحت مسمى جديد؛ أما إذا استطاعت الدولة فرض سيطرتها العملية على السلاح والقوى والقرار الأمني، فقد يشكل هذا المسار نقطة تحول في إعادة بناء السيادة العراقية.

https://www.makorrishon.co.il/news/defence/article/٣٤٠٧١٩

GULF INTERNATIONAL FORUM

من هرمز إلى البحار الأربعة: بحث العراق عن أمن الطاقة

كشف الاضطراب في مضيق هرمز الهشاشة البنيوية للعراق إزاء اعتماده المفرط على عنق زجاجة بحري واحد. فعلى الرغم من امتلاك العراق بعضاً من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، فإنه لا يزال معتمداً على صادرات الهيدروكربونات، ويؤمّن الجزء الأكبر من وصوله إلى الأسواق العالمية عبر مضيق هرمز. وقد جعل محدودية منفذ العراق إلى الخليج، وسنوات من ضعف الاستثمار في مسارات تصديرية بديلة، هذا البلد شديد الانكشاف أمام الأزمات الإقليمية. ففي عام ٢٠٢٥، كان نحو ٩٠ في المئة من موازنة الحكومة العراقية مرتبطاً بصادرات النفط. كما أنّ تأمين الكهرباء، ودفع رواتب القطاع العام، وبرامج الاستثمار، كلها مرتبطة بعائدات النفط؛ ولذلك فإن النفط ليس مجرد مصدر دخل، بل هو عمود الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق. وقبل اندلاع الحرب، كان العراق يصدر شهرياً نحو ٩٣ مليون برميل من النفط، غير أنّ هذا الرقم انخفض بحلول نيسان/أبريل إلى ١٠ ملايين برميل، ما أحدث أزمة مالية حادة في بغداد. وقد وُجدت منذ الماضي مسارات خطوط أنابيب عراقية نحو البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر سوريا والسعودية والأردن، لكن الحسابات السياسية حالت دون الاستثمار الجاد فيها. فجزء من النخب السياسية العراقية القريبة من طهران لا يبدي ميلاً كبيراً إلى تنويع مسارات التصدير، لأن استمرار الاعتماد على المسارات الجنوبية ومضيق هرمز يحافظ على الموقع الرافعي لإيران في سوق الطاقة والمعادلات الإقليمية. وكانت نتيجة هذا الوضع تقييد الاستقلال الاستراتيجي للعراق؛ إذ إنّ أي أزمة في الخليج تتحول فوراً إلى ضغط مالي في بغداد وإلى تفاقم في عدم الاستقرار الداخلي.

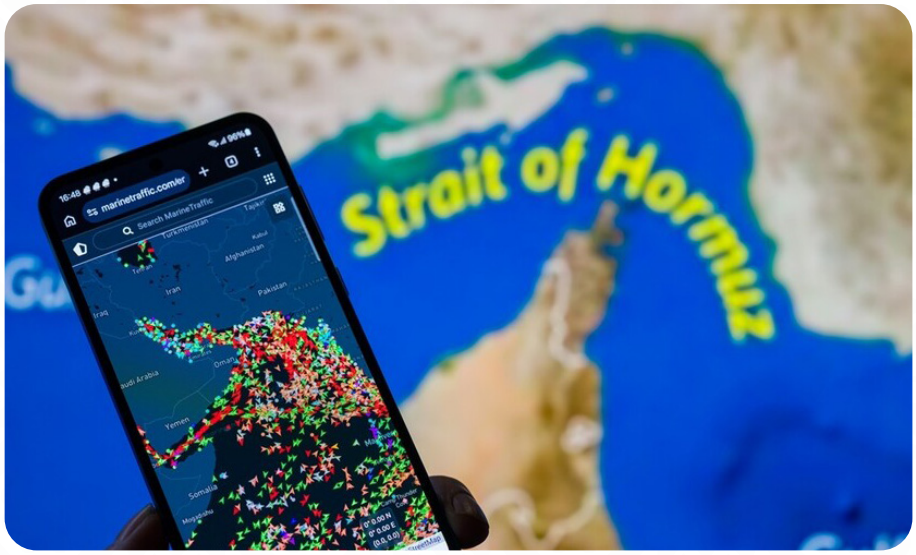

وتسعى بغداد الآن إلى تغيير مسار صادرات النفط والبحث عن ممرات بديلة عبر الأردن وتركيا وسوريا. ومن بين الخيارات المهمة إحياء المسار العراقي ــ السوري وإعادة بناء نسخة حديثة من خط كركوك ــ بانياس التاريخي؛ وهو مسار يمكن أن ينقل النفط العراقي إلى المتوسط وأسواق أوروبا. وتُقدَّر القدرة المقترحة للخط الجديد نحو سوريا بنحو ١/٤ مليون برميل يومياً، وبالإضافة إلى خفض اعتماد العراق على محطات البصرة، يمكن أن يساعد أيضاً في إعادة الإعمار الاقتصادي لسوريا. إن تنويع مسارات التصدير ليس ضرورة اقتصادية فحسب، بل يمثل إعادة تموضع جيوسياسية للعراق. فتطوير خطوط الأنابيب عبر تركيا أو الأردن أو السعودية أو سوريا يقلل انكشاف العراق أمام صدمات الإمداد، والحروب الإقليمية، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل. كما يجعل إمدادات النفط العراقية أكثر موثوقية بالنسبة إلى المشترين، ويرفع قدرة بغداد على المساومة في مفاوضات الطاقة. ومن منظور استراتيجي، يتيح تقليص الاعتماد على مضيق هرمز للعراق إدارة علاقاته بصورة أكثر توازناً بين إيران ودول الخليج وسائر الفاعلين الإقليميين، من دون أن يهدد كل توتر في ممر بحري استقراره المالي. وعلى المدى الطويل، يمكن لبنية تصديرية أكثر تنوعاً أن تعزز أيضاً التخطيط الاقتصادي غير النفطي، لأن العائدات الأكثر استقراراً ترفع القدرة على التنبؤ المالي للدولة وثقة المستثمرين المحليين والأجانب. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة أنّ هيكل صادرات الطاقة العراقية لا يتناسب مع مستوى هشاشته الجيوسياسية. فالاعتماد على المسار الجنوبي المحدود هو حصيلة سنوات من الحسابات السياسية الخاطئة، وتمتد تداعياته إلى ما هو أبعد من الاقتصاد الكلي، لتلامس سيادة العراق واستقلالية قراره. ومن دون إحياء الممرات الغربية والشمالية باتجاه المتوسط والبحر الأحمر، ستبقى بغداد في موقع رد الفعل تجاه أزمات الخليج. إن الاستقرار الطويل الأمد للعراق مرهون بتحويل ثروة الطاقة إلى بنية تحتية مقاومة ومتعددة المسارات؛ وإلا فإن الصدمات الخارجية ستواصل تهديد التنمية الاقتصادية والتماسك السياسي للبلاد.

https://gulfif.org/from-hormuz-to-the-four-seas-iraqs-search-

THE WALL STREET JOURNAL

كيف انتقلت الولايات المتحدة وإيران من حرب جديدة إلى أعتاب السلام

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

عقب التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وإيران، اندلعت أزمة جديدة في الشرق الأوسط مع سقوط مروحية أباتشي أميركية قرب مضيق هرمز؛ وهي مروحية قال مسؤولون أميركيون إنها تعرضت، بعيد الساعة الواحدة من فجر الثلاثاء، لانفجار طائرة مسيّرة إيرانية أثناء رصدها تهديدات جوية إيرانية ضد السفن التجارية. وقد سقط جهاز التوجيه بالأشعة تحت الحمراء الخاص بالمسيّرة داخل المقصورة على ساق أحد الطيارين، فأحرق جزءاً من بدلة الطيران، فيما علقت بقايا المسيّرة بهيكل

المروحية. وسقطت المروحية في المياه، وقفز الطياران إلى البحر بعد التخلص من بقايا المقصورة وتفادي الاصطدام بالشفرات الدوّارة، وبقيا نحو ساعتين فوق سطح الماء إلى أن أنقذهما زورق غير مأهول موجّه عن بعد. وأعاد هذا الحادث إنتاج حلقة مألوفة في أكثر من مئة يوم من العداء بين الولايات المتحدة وإيران: فبعدما بدا الطرفان راغبين في وقف الحرب، دخلا سريعاً في جولة جديدة من الهجمات، ثم تراجعا مجدداً عن حافة التصعيد. وبعد سقوط الأباتشي، أمر الرئيس الأميركي بشن ضربات انتقامية ضد إيران، وطرحت تهديدات حتى ضد بنى تحتية مدنية، فيما ردت طهران بمهاجمة قواعد وحلفاء أميركيين في الخليج. غير أنّ دبلوماسيين من قطر وباكستان تدخلوا، ونقلوا رسائل بين طهران وواشنطن أشارت إلى اقتراب اتفاق سلام بحلول الأربعاء، ما أدى إلى وقف هجمات أميركية جديدة. ومع ذلك ظل المناخ السياسي والأمني هشاً، إذ أرسل مسؤولو البلدين رسائل متناقضة؛ فبعضهم تحدث عن اقتراب السلام أكثر من أي وقت مضى، بينما أكد آخرون، بمن فيهم الوسطاء، أنّ أياً من الطرفين لم يتراجع بعد عن خطوطه الحمراء. ولاحقاً، أعلن الجيش الأميركي أنه أسقط مساء الجمعة عدة مسيّرات هجومية إيرانية أُطلقت باتجاه سفن عابرة لمضيق هرمز، فيما اعتبرت وسائل إعلام إيرانية الانفجارات ناتجة عن طلقات تحذيرية لفرض السيطرة على الممر المائي.

ورغم هذه التوترات، تبدو مؤشرات جدية على اقتراب الاتفاق. فالمنطق الأساسي لدى الطرفين هو أنّ استمرار الحرب مكلف ولا يملك بديلاً موثوقاً. ففي الولايات المتحدة تتمثل المعضلة في التسويق السياسي لاتفاق يمكن أن تقبل إيران بتوقيعه، إذ سيكون من الصعب على الرأي العام الداخلي تصويره نصراً. ويبدو أنّ استراتيجية واشنطن تقوم على تأجيل القضايا الأصعب والبدء باتفاق محدود. أما في إيران، فالتحدي الرئيسي هو إقناع التيارات المتشددة، ولا سيما داخل الحرس الثوري، بقبول قيود نووية من دون امتيازات أميركية فورية. ومع ذلك، دفعت خسائر الحرب وضغوط حصار الخليج طهران نحو الاتفاق. ويركز الإطار المطروح أساساً على إعادة فتح مضيق هرمز وتخفيف القيود الناجمة عن الحصار الأميركي، مع إرجاء القضايا الأعقد، ومنها البرنامج النووي، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، ومصير اليورانيوم عالي التخصيب، إلى مفاوضات لاحقة. ولا تزال الخلافات قائمة بشأن مليارات الدولارات من الأصول الإيرانية المجمدة، والسيطرة على المضيق، وآلية التخلص من المواد النووية. وتطالب إيران بوصول مبكر إلى مواردها المالية المجمدة، بينما تؤكد واشنطن أنّ تخفيف العقوبات والمكاسب الاقتصادية لن يتحققا إلا بعد خطوات إيرانية محددة في الملف النووي، منها تفكيك المواقع النووية، وإنهاء التخصيب، ووقف الدعم المالي لجماعات مثل حزب الله. ووفق الخطة المطروحة، يمكن توقيع مذكرة تفاهم في جنيف، على أن تستمر المفاوضات الفنية بشأن القضايا الأكثر تعقيداً في إسلام‌آباد. كما تعتزم الولايات المتحدة مطالبة قادة مجموعة السبع في فرنسا بزيادة الرقابة على مضيق هرمز لضمان التزام إيران ببنود الاتفاق. ويبقى السؤال الاستراتيجي ما إذا كانت الحرب والهجوم على إيران سيؤديان إلى اتفاق أفضل من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. وحتى إذا تشكل الإطار الأولي، ستستمر المفاوضات أشهراً، وسيظل خطر انهيار المسار جدياً؛ كما أنّ إيران، بعد الحرب، ستبقى محتفظة بالقدرة العسكرية على إغلاق مضيق يمر عبره نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم. وقد أعلن مسؤولون إيرانيون أنّ نص الاتفاق لا يزال في مرحلة المراجعة الداخلية النهائية، مؤكدين في الوقت نفسه أنّ مذكرة التفاهم «لم تكن قط بهذا القدر من القرب».

https://www.wsj.com/world/middle-east/iran-war-peace-talks-what-

FOREIGN AFFAIRS

الفشل الغريب للردع النووي والأزمة المقبلة أمام الاستقرار الاستراتيجي

FOREIGN AFFAIRS

في يونيو ٢٠٢٥، شكّلت العملية الأوكرانية بالطائرات المسيّرة في عمق الأراضي الروسية دلالة واضحة على تراجع منطق الردع النووي التقليدي. ففي هذه العملية، أُخفيت مسيّرات قصيرة المدى داخل شاحنات بضائع قرب عدة قواعد جوية روسية، حتى في منطقة آمور عند الحدود مع الصين، ثم أُطلقت عن بُعد عبر شبكة الهاتف المحمول الروسية. وتشير التقديرات الأوكرانية إلى تدمير ما لا يقل عن عشرة قاذفات استراتيجية روسية، وإلحاق أضرار بما مجموعه

٤١ طائرة، بينها بعض المنظومات المرتبطة بالقيادة والسيطرة النووية. ولا تكمن أهمية الحدث في معادلة الكلفة وحدها ــ طائرة مسيّرة بنحو ٥٠٠ دولار في مقابل قاذفة بعشرات ملايين الدولارات ــ بل في حقيقة أنّ استهداف أصول استراتيجية تابعة لقوة نووية لم يؤدِّ، خلافاً للتهديدات الروسية المعلنة، إلى رد نووي. فبدلاً من التصعيد النووي، ردّت روسيا بهجوم تقليدي شمل نحو ٤٠٠ مسيّرة و٤٠ صاروخاً ضد كييف. ويأتي هذا الحدث ضمن اتجاه أوسع: فامتلاك السلاح النووي لم يعد يمنع بالضرورة الهجمات التقليدية أو المسيّرة أو الهجينة. فقد هاجمت إيران والقوى المتحالفة معها إسرائيل، التي يُنظر إليها عموماً بوصفها تملك قدرة نووية، مراراً. كما قوّض هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تصور الحصانة الناجمة عن الردع النووي الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة، نفذت إيران وحزب الله والحوثيون هجمات صاروخية ومسيّرة ضد مدن وقوات إسرائيلية، بل استُهدف في مارس مفاعل ديمونا البلوتونيومي، ومع ذلك لم تلجأ إسرائيل إلى التهديد النووي وحافظت على استراتيجية الغموض النووي.

ويُظهر مثال جنوب آسيا التناقض ذاته؛ فالهند وباكستان، رغم امتلاك كلتيهما السلاح النووي، دخلتا في مايو ٢٠٢٥ أخطر مواجهة تقليدية بينهما منذ عام ١٩٩٩. هنا لم يمنع السلاح النووي الحرب، لكنه دفع الخوف من التصعيد النووي قوى خارجية مثل الولايات المتحدة والصين إلى التدخل السريع لفرض وقف إطلاق النار. وفي المقابل، لا يزال الردع النووي الكلاسيكي يؤدي وظيفة جزئية في العلاقات الأميركية ــ الروسية، إذ يتجنب الطرفان، مع ترسانتين تقاربان ٤٠٠٠ رأس نووي لكل منهما ومنظومات جاهزة للإطلاق، المواجهة المباشرة، لأن أياً منهما لا يستطيع تنفيذ «ضربة أولى كاملة» من دون خطر الانتقام. وتتمثل المسألة الرئيسية في أنّ الثالوث النووي التقليدي ــ الصواريخ العابرة للقارات، والغواصات النووية، والقاذفات الاستراتيجية التي يتجاوز مداها ٣٤٠٠ ميل ــ محدود الفاعلية في ردع المسيّرات الرخيصة والدقيقة والكثيفة. لذلك يتراجع الاعتماد على التهديد بالانتقام النووي لمصلحة «الردع بالحرمان»، أي إفشال الهجوم عبر الدفاع والمرونة وحماية المنشآت الحساسة. وتمثل منظومات إسرائيل متعددة الطبقات، بما فيها القبة الحديدية ومقلاع داود وآرو، نموذجاً لهذا النهج، رغم أنّ ارتفاع كلفة الدفاع ضد أسلحة رخيصة يجعل هذا النموذج صعباً. والنتيجة الاستراتيجية واضحة: زيادة عدد الأسلحة النووية لا توفر أمناً مؤكداً، بل قد تخلق مخاطر جديدة. فالنقاشات في بولندا وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان والسعودية بشأن القدرة النووية تكشف تنامي إغراء الانتشار، لكنه يزيد خطر الاستخدام العرضي أو غير المصرح به أو الإرهابي للسلاح النووي، خصوصاً مع دخول الذكاء الاصطناعي في القرار العسكري. والحل لا يكمن في توسيع الترسانات، بل في الاستثمار في المرونة، والتوزيع، وتحصين القواعد، وأنظمة دفاع جوي وصاروخي رخيصة وكثيفة، وبناء أعراف جديدة. وكما تتبادل الهند وباكستان سنوياً قوائم المنشآت النووية غير القابلة للاستهداف، ينبغي للدول أن تتعهد بعدم استهداف محطات الطاقة والمنشآت النووية العسكرية ومناطق تخزين الرؤوس النووية بأسلحة تقليدية. والهدف النهائي يجب أن يكون توسيع المحرّم النووي ليشمل الهجمات التقليدية على الأهداف النووية، بما يقلل خطر التصعيد غير المقصود ويمنع الكارثة الإشعاعية.

https://www.foreignaffairs.com/ukraine/strange-defeat-nuclear-deterrence-

FOREIGN AFFAIRS

الخليج الفارسي لم يعد ملاذاً آمناً للذكاء الاصطناعي

FOREIGN AFFAIRS

بدا عودة الإدارة الأميركية إلى فكرة توسيع البنى التحتية للذكاء الاصطناعي في الخليج، في البداية، فرصة استراتيجية: طاقة رخيصة، ورؤوس أموال ضخمة من صناديق الثروة السيادية، وعوائق تنظيمية أقل أمام بناء مراكز البيانات، وترخيص من واشنطن لبيع رقائق كانت خاضعة سابقاً للقيود. وخلال زيارة الرئيس الأميركي إلى المنطقة في مايو/أيار ٢٠٢٥، جرى الحديث عن اتفاقات بقيمة ٢/٢ تريليون دولار مع قطر والسعودية والإمارات، خُصص جزء

مهم منها للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وكان هدف واشنطن تسريع قدرات الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي، وتقليص اعتماد شركائها الخليجيين على الصين. غير أنّ الحرب الأخيرة أظهرت أنّ هذا الحساب بُني منذ البداية على افتراض غير مستقر: أمن البنى التحتية الرقمية في المنطقة ليس مضموناً. ففي الأول من مارس/آذار، استهدفت إيران مركزَي بيانات تابعين لأمازون في الإمارات بطائرات مسيّرة من طراز شاهد، ويُحتمل أنّ منشأة مرتبطة بهما في البحرين تضررت أيضاً بفعل شظايا هجوم قريب. وادُّعي أنّ هذه المراكز كانت تدعم عمليات الذكاء الاصطناعي العسكرية الأميركية، رغم عدم وجود أدلة علنية قاطعة على ذلك.

وبالتوازي، هدد الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز والاضطراب في البحر الأحمر أمن الكابلات البحرية التي تنقل قسماً كبيراً من حركة البيانات بين آسيا وأوروبا والخليج. ويمتلك الخليج نحو ١/٥ في المئة من القدرة الحاسوبية العالمية، وهو رقم يقارب ضعف حصته السكانية وينمو سنوياً بنحو ٩ في المئة. وقد تعزز هذا المسار باتفاقات تكنولوجية كبرى، منها شراكة AMD بقيمة ١٠ مليارات دولار مع شركة ذكاء اصطناعي مرتبطة بصندوق الثروة السيادي السعودي، وتعهد إنفيديا بإرسال ١٨ ألف رقاقة متقدمة إلى السعودية، وتخطيط تحالف من شركات أميركية لإنشاء مجمع للذكاء الاصطناعي مع شركة G٤٢ الإماراتية. كما تحمل كابلات البحر الأحمر نحو ٩٠ في المئة من حركة البيانات بين أوروبا وآسيا، وما يقرب من ١٧ في المئة من إجمالي حركة الإنترنت العالمية.ولم يؤد توقف عمل مراكز بيانات أمازون في الإمارات إلى مشكلة محلية فحسب؛ بل تعطلت بنوك وتطبيقات دفع وخدمات نقل وتوصيل وبرمجيات مؤسسية وجزء من عمليات شركات مثل Snowflake. بل إن بعض الشركات لم يكن يعلم أنّ أعباءه الحاسوبية تمر عبر خوادم موجودة في الخليج. وأظهر ذلك أنّ الاستثمار في المنطقة أنشأ شبكة من الاعتماد الرقمي لعشرات الدول، كثير منها لم يكن طرفاً في القرار ولم يكن مدركاً للمخاطر. فقد صُممت أطر مثل «باكس سيليكا» للتنافس التكنولوجي مع الصين، وضبط انحراف مسار الرقائق، وفحص الملكية الأجنبية، ومراقبة العتاد الأميركي، لا لحماية مراكز البيانات من الصواريخ والطائرات المسيّرة. والآن ارتفعت كلفة البناء في الخليج: أنظمة احتياطية أكثر، وأمن مادي أعلى كلفة، وتأمين أغلى، ومخاطر قانونية ناجمة عن توقف الخدمات. وحتى الدفع بـ«القوة القاهرة» قد لا يُقبل في المحاكم، لأن عدم الاستقرار الإقليمي قد يُعد خطراً قابلاً للتنبؤ. كما أنّ إلغاء تغطية تأمين الحرب البحرية في الخليج من قبل ١٢ عضواً رئيسياً في المجموعة الدولية للحماية والتعويض P&I، التي تغطي ٨٧ في المئة من حمولة السفن العابرة للمحيطات في العالم، كان مؤشراً إلى تحول جوهري في تقييم مخاطر المنطقة. وقد ارتفعت أسعار تأمين الحرب منذ بدء الحرب بنحو خمسة أضعاف. وبات على شركات مثل أمازون ومايكروسوفت وغوغل وأوراكل نقل الأعباء الحساسة إلى مناطق أخرى، وتقديم شفافية أكبر بشأن مسارات البيانات، والفصل بوضوح بين المشاريع العسكرية والتجارية. كما ينبغي مراجعة المشاريع قيد التخطيط، لأن الكلفة النهائية لبعضها باتت تتجاوز بناء قدرة مماثلة في شمال أوروبا أو الهند أو جنوب الولايات المتحدة وغربها. والخلاصة الاستراتيجية واضحة: لا ينبغي للولايات المتحدة أن تنسحب كلياً من التعاون التكنولوجي مع دول الخليج، لكنها مطالبة بتقليص الالتزامات المرتبطة بالبنى المادية الهشة، ونقل التعاون إلى مجالات مثل المعادن الحيوية، والشراء المشترك، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية على أراضي الحلفاء. إن مواصلة الرهان على منطقة لا تبدو الحرب فيها استثناءً، بل جزءاً محتملاً من المستقبل، ستصبح أكثر كلفة وخطورة.

https://www.foreignaffairs.com/persian-gulf/silicon-valleys-bad-bet-

FOREIGN POLICY

إعادة انتخاب نتنياهو قد تتوقف على نتيجة الحرب مع إيران

لقد قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي، من خلال الهجوم الجوي على بيروت في الأول من يونيو/حزيران، عملياً خطر ردّ إيراني؛ وهو خطر قد لا يكون غير مرغوب فيه سياسياً واستراتيجياً بالنسبة إليه. فهو يعتقد أنّ الهجوم المشترك الأميركي ــ الإسرائيلي على إيران توقف قبل تحقيق أهدافه الرئيسية، ويخشى أن تترك المحادثات الهشة بين واشنطن وطهران إيران محتفظة بترسانة من الصواريخ الباليستية، وشبكة من القوات الوكيلة، وعشرات المليارات من الدولارات من الأصول المفرج عنها. ومن

هذا المنظور، فإن جرّ طهران إلى استئناف الحرب قد يوقف المفاوضات، وربما يفتح، في حساباته على الأقل، مسار تغيير النظام في إيران. غير أنّ دوافعه ليست أمنية فقط؛ إذ ينبغي لإسرائيل أن تجري انتخابات في موعد أقصاه ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام، فيما تبدو نتائج استطلاعات الرأي مقلقة للائتلاف الديني ــ اليميني الحاكم. وتشير أحدث التقديرات إلى أنّ هذا الائتلاف لن يحصل، في أفضل الأحوال، على أكثر من ٥٣ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست، وربما أقل من ذلك. كما أنّ المعارضة قد لا تبلغ الأغلبية من دون مشاركة الأحزاب ذات القاعدة العربية، لكن المسار السياسي يتحرك لمصلحتها. ففي شمال إسرائيل، الذي كان يوماً قاعدة مهمة لحزب الليكود، ابتعد جزء من الناخبين عن نتنياهو بسبب عجز الحكومة عن إزالة تهديد حزب الله.ظاهرياً، قد يبدو ميل المجتمع الإسرائيلي إلى مزيد من الحرب أمراً غريباً. فمنذ هجوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، ظلت إسرائيل منخرطة في الحرب بصورة شبه مستمرة. وقد قُتل أكثر من ألفي إسرائيلي، بين عسكريين ومدنيين، وتعرضت البلاد لطائرات مسيّرة وصواريخ من حماس وحزب الله والحوثيين وإيران، بل ومن بعض الجماعات العراقية. كما أصبح ضغط الخدمة الاحتياطية ثقيلاً، ووصل لدى بعض القوات إلى نحو تسعة أسابيع سنوياً. وفي لبنان، تستهدف مسيّرات حزب الله الموجهة بالألياف الضوئية أسبوعياً نحو جنديين إلى أربعة جنود إسرائيليين، ولا يملك الجيش الإسرائيلي دفاعاً فعالاً ضدها. ومع ذلك، لا يزال الرأي العام الإسرائيلي غير راضٍ عن مجرد احتواء التهديدات؛ فقد أضعفت الصدمة النفسية لهجوم ٧ أكتوبر الثقة بقدرة الجيش على حماية الحدود، وبات المجتمع مستعداً لدفع كلفة مرتفعة لإزالة تهديدات حماس وحزب الله وإيران. ويُظهر استطلاع أنّ ٥٩ في المئة من المجتمع يريدون تصعيد الحرب مع حزب الله، فيما تفيد دراسة أخرى بأنّ ٥٨ في المئة يرون أنّ إنهاء الحرب مع إيران في الظروف الحالية لا ينسجم مع المصالح الأمنية لإسرائيل. وتكمن مشكلة نتنياهو الأساسية في أنّ الحروب المدمرة في غزة ولبنان وإيران لم تحقق أيّاً منها «النصر الكامل» الذي وعد به. ويرى كثير من الإسرائيليين أنّ الوضع الأمني للبلاد بعد ٧ أكتوبر، ولا سيما في مواجهة إيران ولبنان، أصبح أسوأ. وقد يمنحه هجوم جديد أو انتصار محتمل على جبهة إيران أو لبنان فرصة لإعادة بناء صورته بوصفه حامي أمن إسرائيل. أما العائق الرئيسي حالياً فهو الرئيس الأميركي، الذي يفضل التوصل إلى اتفاق مع طهران وأكد أنّ القرار النهائي بشأن إيران بيده لا بيد نتنياهو. لكن إذا استمرت الهجمات الصاروخية الإيرانية المتفرقة ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، فقد يعود خيار الحرب الأوسع إلى الطاولة. وهذا يفسر سبب رغبة نتنياهو في تأجيل الانتخابات حتى ٢٧ أكتوبر، بينما تفضل الأحزاب الحريدية انتخابات مبكرة في سبتمبر/أيلول. وفي الداخل، تُنهك أزمة التجنيد الإجباري للحريديم الحكومة أيضاً؛ فإعفاؤهم التاريخي لم يعد مقبولاً لدى غالبية الإسرائيليين في ظل خسائر حرب غزة وضغط الخدمة الاحتياطية. وقد انسحب حزبان حريديان من الحكومة احتجاجاً على عدم تمرير القانون الذي يريدانه، وجعلت احتجاجاتهم في الشارع، إلى جانب الغضب العام من عبء الحرب، موقع نتنياهو أكثر صعوبة. ومع ذلك، فهو لم يتنحَّ بعد؛ فسنّه البالغ ٧٦ عاماً، وثلاثة عقود من الهيمنة على السياسة الإسرائيلية، والقضية الجنائية الجارية بحقه، كلها تعزز دافعه للبقاء في السلطة. ويبقى أمله الرئيسي، إلى جانب تحول محتمل في جبهتَي إيران ولبنان، هو عجز المعارضة عن التوحد خلف زعيم واحد مثل نفتالي بينيت أو غادي آيزنكوت. وعلى الرغم من الأزمات المتعددة، لا يزال نتنياهو خصماً صلباً وماهراً في الحملات الانتخابية.

https://foreignpolicy.com/١٢/٠٦/٢٠٢٦/netanyahu-election-iran-war-

FOREIGN POLICY

ترامب يفكك وهم الغرب

في الولاية الثانية للرئيس الأميركي، ابتعدت لغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة عن المفردات الاستراتيجية التقليدية واقتربت من خطاب «حضاري»: التحذير من «محو حضاري» لأوروبا، والإحالة إلى إرث «يهودي ــ مسيحي» مهدد، والتهديد بتدمير حضارة إيران. ولا يمثل هذا التحول مجرد تبدل خطابي، بل يدل على انعطافة مقصودة نحو نوع من «الحضارية الإمبراطورية»؛ أي استخدام الهوية الحضارية أداةً لسياسة خارجية شعبوية وعدوانية. ففي العقد الأخير، استخدم قادة الصين والهند وروسيا وتركيا أيضاً فكرة «الدولة ــ الحضارة» لتعزيز التماسك الداخلي،

وترسيم التمايز الثقافي، وتبرير السلطة السياسية والطموح الخارجي. فالصين تقدم نفسها بوصفها أقدم حضارة متصلة في العالم؛ والهند تشدد على إحياء الحضارة الهندوسية؛ وروسيا تبني هوية أوراسية ـ أرثوذكسية؛ وتركيا تعود إلى الإرث العثماني والإسلامي. وتنتج هذه السرديات كلها، عبر انتقاء تاريخي، أسطورة سياسية عن الاستمرارية الحضارية. غير أنّ الفرق في النسخة الأميركية أنها تدعي الدفاع عن «الغرب»، لا التمايز عنه. ففي خطاب وارسو عام ٢٠١٧ طُرح السؤال المركزي بصيغة ما إذا كان «الغرب يملك إرادة البقاء». كما حذرت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٥ من أنّ أوروبا، بسبب الهجرة وتآكل الهويات الوطنية، قد تصبح غير قابلة للتعرّف إليها خلال «٢٠ عاماً أو أقل». وفي مؤتمر ميونيخ للأمن عام ٢٠٢٥، اعتبر نائب الرئيس الأميركي أنّ التهديد الرئيسي للحضارة الغربية لا يأتي من عدو خارجي، بل «من الداخل»: التساهل في الهجرة، والتراجع عن الأرثوذكسية الدينية، والقيود على حرية التعبير. ثم تحدث لاحقاً عن «انتحار حضاري» أوروبي. تعرّف هذه الرؤية الغرب لا بوصفه جماعة من الديمقراطيات الليبرالية، بل كياناً مسيحياً، إثنياً النزعة، متوجساً من التعددية وقريباً من القومية الشعبوية؛ وهو تعريف يزيح عملياً كثيراً من مؤسسات الغرب ما بعد الحرب، ومنها حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والتعددية، وحقوق الإنسان الكونية. وبذلك يتحول ادعاء الدفاع عن الغرب إلى انقسام داخله. فمخاطبة أوروبا لا كحليف، بل من موقع الوعظ بشأن «نقصها الحضاري»، أضعفت العلاقات عبر الأطلسي. وتمثل الحرب على إيران المثال الأبرز لهذا المنطق؛ إذ جرى تبريرها بإحالات لاهوتية وحضارية، وطُرحت تهديدات بإعادة إيران إلى «العصر الحجري» أو تدمير «حضارتها كلها»، في أشد صياغة حضارية في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية. لكن هذه الحرب نفسها تتعارض مع معايير «الحرب العادلة» الكلاسيكية في التقليد المسيحي: لم يكن هناك تهديد فوري للقوات الأميركية، وكانت المفاوضات جارية، ولم يُحترم مبدأ «الملاذ الأخير»، كما أنّ أهدافاً مثل تغيير النظام أو التدمير الحضاري لا تنسجم مع التناسب وإعادة السلام. لذلك لم تكن اللغة الحضارية إطاراً أخلاقياً، بل بديلاً عن غياب التبرير الأخلاقي للحرب. وكانت ردود الحلفاء ذات دلالة: منعت فرنسا عبور طائرات إسرائيلية محملة بالسلاح في أجوائها، ورفضت إيطاليا هبوطاً اضطرارياً لقاذفات أميركية في صقلية، ورفضت إسبانيا استخدام الولايات المتحدة قواعدها وأجواءها، فيما أظهرت الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الكندي إلى بكين، بعد سنوات من برود العلاقات، أنّ الحلفاء التقليديين لم يعودوا بالضرورة يخضعون مصالحهم لواشنطن. والنتيجة الكبرى هي تشكل نظام «متعدد الطبقات»، لا مجرد تعددية قطبية بين قوى كبرى، بل شبكة من قوى وسطى ومنظمات إقليمية ولاعبين غير دولتيين ومؤسسات متداخلة. إن اتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند، وتوسيع علاقات الهند مع آسيان واليابان وبريطانيا، واتفاق الاتحاد الأوروبي وميركوسور بسوق تضم ٧٠٠ مليون نسمة، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا ــ المحيط الهادئ من دون الولايات المتحدة، وتزايد دور اليوان في تسوية الطاقة، كلها مؤشرات إلى «تعاون عالم ناقص واحد»: فعل متعدد الأطراف وفعال من دون مشاركة أميركا، مع إبقاء احتمال عودتها مستقبلاً. وبهذا المعنى، لا تنقذ الحضارية الإمبراطورية الغرب ولا تعيد بناءه، بل تقوّض الشيء نفسه الذي تدعي الدفاع عنه.

https://foreignpolicy.com/١٢/٦/٢٠٢٦/trump-west-china-rome-

POLICY CENTER

اختبار الضغط: أزمة هرمز وتصدع نظام الطاقة العالمي

ظهر التحولات الأخيرة أن القوى الكبرى أقل قدرة على فرض إرادتها مما كانت تتصور. فبعد عودة دونالد ترامب إلى السلطة، اتبعت السياسة الخارجية الأمريكية منطقاً واضحاً مفاده أن «القوة تصنع الحق»، وهو تصور قريب من رؤية روسيا والصين للنظام الدولي. غير أن التجارب الحربية الجديدة أثبتت أن الأطراف الأضعف ليست بالضرورة ضعيفة إلى هذا الحد، وأن القوى الكبرى لا تستطيع أن تفعل كل ما تريد. فرغم استخدام الولايات المتحدة جزءاً مهماً من ذخائرها بعيدة المدى وقتل قسم كبير من القيادة الإيرانية، فإنها لم تحقق بعد نصراً استراتيجياً على قوة متوسطة مثل إيران. فما تزال طهران تُبقي مضيق هرمز مغلقاً، وتحافظ بنيتها الحاكمة على السيطرة الداخلية، ولم تفقد قدرتها على إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل ودول الخليج. وفي الوقت نفسه، لم تنهَر أوكرانيا كما كان يُعتقد في البداية؛ فرغم انقطاع المساعدات الأمريكية منذ أكثر من عام، والضغط الدبلوماسي الأمريكي على كييف للتنازل عن دونيتسك في إطار تفاهم ترامب وروسيا في قمة ألاسكا، استطاعت أوكرانيا الحفاظ على خط الجبهة وتنفيذ ضربات أكثر إيلاماً دخل نظام الطاقة العالمي، عقب الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير/شباط ٢٠٢٦ وما أعقبها من اضطراب في مضيق هرمز، مرحلة ضغط بنيوي حاد. فالأزمة ليست مجرد صدمة سعرية، بل اختبار لحوكمة الطاقة العالمية كشف هشاشة عميقة في مسارات العبور، وآليات الإنتاج، ومسار التحول الطاقوي. ووفق تقدير وكالة الطاقة الدولية، يمثل هذا الاضطراب أشد صدمة لسوق الطاقة منذ أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي، ويمكن مقارنته، من حيث خصائصه النظامية، بمزيج من تلك الأزمات وصدمة الطاقة الناجمة عن حرب روسيا وأوكرانيا عام ٢٠٢٢. وقبل الأزمة، بدا سوق النفط مستقراً ظاهرياً: تراوح سعر برنت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ بين ٦٢ و٦٨ دولاراً، وحافظت أوبك+، ولو بصورة غير مكتملة، على قيود الإنتاج، وبلغ إنتاج النفط الصخري الأميركي مستوى قياسياً يقارب ١٣/٤ مليون برميل يومياً، فيما خفّف تباطؤ الطلب الصيني الضغط السعري. غير أنّ هذا التوازن كان يخفي هشاشات خطيرة: عدم التزام مزمن من العراق وكازاخستان بالحصص، محدودية الطاقة الفائضة خارج الخليج، وغياب آليات تأمين واستئجار ناقلات قادرة على تسعير اضطراب متمركز في عنق زجاجة جيوسياسي. ومع الإغلاق الفعلي لهرمز، خرج نحو ١٧/٨ مليون برميل يومياً من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، أي قرابة خمس الإمدادات المتداولة عالمياً، من الدورة الطبيعية، فقفز سعر برنت إلى أكثر من ١١٩ دولاراً خلال أيام. وانتقلت الصدمة عبر مسارين: نقص مادي أصاب مصافي اليابان وكوريا الجنوبية والهند، وارتفاع علاوة المخاطر في الأسواق المالية، في ظل غياب مسار واضح لحل سريع. كما تسبب تعطل سوق التأمين واستئجار الناقلات في حجز نفط قابل للنقل مادياً لكنه عالق تجارياً، بينما عجزت مصافٍ آسيوية مصممة للنفط الخليجي المتوسط والثقيل عالي الكبريت عن استبداله سريعاً بنفوط أميركية أو أفريقية أو نرويجية خفيفة وحلوة. جغرافياً، يبلغ عرض هرمز في أضيق نقاطه ٢١ ميلاً بحرياً، لكن الملاحة التجارية تمر عبر ممرين بعرض ميلين لكل منهما يفصل بينهما عازل مماثل. والبدائل القائمة غير كافية: خط شرق ــ غرب السعودي بطاقة نظرية ٤/٨ ملايين برميل يومياً، وخط أبوظبي ــ الفجيرة بنحو ١/٥ مليون، أي ما لا يتجاوز ٣١ في المئة من التدفق الطبيعي لهرمز. أما الغاز الطبيعي المسال القطري، فلا يملك بديلاً حقيقياً، إذ تقع كل محطات التصدير داخل الخليج، وقد أدى تضرر وحدتين من أصل ١٤ وحدة تسييل إلى خفض بنيوي في الإمداد بأفق إعادة بناء يبلغ خمس سنوات. كما أضعفت الأزمة تماسك أوبك+، ولا سيما بعد خروج الإمارات التي رفعت طاقتها الإنتاجية إلى نحو ٤/٨٥ ملايين برميل يومياً باستثمارات قدرها ١٥٠ مليار دولار، بينما كانت مقيدة بحصة بين ٣/٢ و٣/٥ ملايين، ما جعل كلفة الفرصة لطاقة معطلة تبلغ ٥٠ إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً. وبقيت السعودية، بطاقة فائضة بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يومياً وحاجة سعرية تقارب ٩٠ دولاراً للبرميل، الركيزة الأساسية للاستقرار. وفي النهاية، نقلت أزمة هرمز حجة الطاقة المتجددة من خانة «الالتزام المناخي» إلى «السيادة الطاقوية». فقد زادت فرنسا ميزانية الكهرباء السنوية إلى ١٠ مليارات يورو، وسرّعت الفلبين ٢٢ مشروعاً متجدداً بأكثر من ١/٤ غيغاواط، فيما أثبتت أوروبا أنّ الاستثمار السابق في المتجددة يوفر عازلاً حقيقياً؛ إذ ارتفع سعر كهرباء إيطاليا إلى ١٤٢ يورو للميغاواط/ساعة، مقابل ٣٥ يورو تقريباً في فنلندا، ونحو ٦٠ يورو في إسبانيا والبرتغال. لكن التحول الطاقوي لا يلغي التبعيات بل ينقلها؛ فالصين تهيمن في المتوسط على ٧٠ في المئة من تكرير ١٩ معدناً حيوياً. لذلك يحتاج نظام ما بعد الأزمة إلى «مرونة موزعة»: تنويع المسارات، ترميم التنسيق المؤسسي، توسيع المتجددة، وتقليل الاعتماد على سلاسل مركزة جديدة.

https://www.policycenter.ma/publications/stress-test-hormuz-crisis-

ALJAZEERA

ميليشيات عراقية تقول إنها ستنزع سلاحها؛ فهل سيحدث ذلك يوماً؟

أعلن رئيس الوزراء العراقي، في أول خطاب له أمام البرلمان، أنّ إصلاح البنية الأمنية، وحصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز قدرات القوات الرسمية، تمثل أولويات أساسية لحكومته. وهذا الوعد ليس جديداً في العراق؛ فمنذ عام ٢٠٠٣، وبعد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة، تحولت الجماعات شبه العسكرية القوية، ولا سيما الفصائل الشيعية القريبة من إيران، إلى جزء ثابت من منظومة السلطة والأمن في البلاد. غير أنّ الضغوط الأميركية الراهنة لنزع سلاح هذه الجماعات، بالتزامن مع الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران وتداعياتها الاقتصادية، نقلت هذا الملف من كونه قضية أمنية فحسب إلى ضرورة اقتصادية

وسياسية. فقد اضطلع بعض هذه الفصائل بدور مباشر خلال الأزمة الإقليمية، ونفذ هجمات صاروخية وبطائرات مسيّرة ضد منشآت أميركية في العراق والخليج. وفي الوقت نفسه، تضرر الاقتصاد العراقي بشدة من إغلاق مضيق هرمز وتراجع صادرات النفط. فقبل الحرب، كان العراق يصدّر نحو ٣٫٣ ملايين برميل يومياً، يمر قرابة ٩٠ في المئة منها عبر هرمز، بينما أظهرت أرقام مارس/آذار تراجع الصادرات إلى نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً. وبما أنّ النفط يؤمّن أكثر من ٩٠ في المئة من موازنة الدولة العراقية، بات ضبط السلاح الخارج عن سلطة الدولة مرتبطاً بالاستقرار المالي، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتفادي الضغوط الأميركية.وفي هذا السياق، كان من أبرز التطورات إعلان انفصال «سرايا السلام» عن التيار السياسي المرتبط بمقتدى الصدر واندماجها في القوات المسلحة الحكومية. وقد وصف الصدر هذا القرار بأنه خطوة تصب في المصلحة الوطنية وتهدف إلى تجنيب العراق المخاطر المحدقة به، داعياً الفصائل المسلحة الأخرى، ولا سيما المرتبطة بالحشد الشعبي، إلى اتباع مسار مماثل. وأبدت بعض الجماعات، ومنها عصائب أهل الحق، استعدادها للتحرك في هذا الاتجاه. كما تحدثت رئاسة الحشد الشعبي عن «فصل كامل» بين هذه القوات والجماعات السياسية، معتبرة أنّ الهدف هو تحويل الحشد إلى مؤسسة خاضعة لنظام موحد وتحت سلطة القائد العام للقوات المسلحة. لكن جميع الفصائل لم تنخرط في هذا المسار؛ فكتائب حزب الله وحركة النجباء من بين الجماعات التي عارضت مطلب الحكومة بحصر السلاح بيد الدولة. ويرى بعض الشخصيات الشيعية النافذة أنّ الجماعات الرافضة ستُعزل في نهاية المطاف، لكن عملية الحل أو الدمج ينبغي أن تكون تدريجية وحذرة، لأن المواجهة المباشرة قد تقود إلى سفك الدماء. وتبقى مرحلة التنفيذ هي الأكثر غموضاً؛ إذ لم يتضح بعد إلى أي مدى ستقبل جماعات راكمت قدرات عسكرية وشبكات مالية ونفوذاً سياسياً واسعاً بتسليم سلاحها، وما الامتيازات التي ستطلبها في المقابل. كما أنّ سلوك مقتدى الصدر متعدد الطبقات؛ فبعد انسحابه من السياسة عقب أزمة ٢٠٢٢ ومقاطعته الانتخابات البرلمانية، يشير تغيير اسم تياره إلى «الحركة الوطنية الشيعية» إلى أنّ خروجه من السياسة ليس كاملاً. وقد يكون قراره الأخير رسالة بأنه قادر، حتى من خارج البنية السياسية الرسمية، على التأثير في معادلات العراق، وربما تمهيداً لعودته مستقبلاً. ومن بين الخيارات المطروحة إنشاء وزارة أمنية جديدة تدمج قوى مختلفة، بينها الحشد الشعبي والبيشمركة الكردية، ضمن إطار واحد. ومع ذلك، يحذر محللون من التفاؤل المبكر؛ فنزع سلاح الفصائل شبه العسكرية في العراق سيكون مساراً طويلاً ومعقداً ومليئاً بالتطورات غير المتوقعة، يتوقف نجاحه على التوازن بين الضغط الخارجي، والتسوية الداخلية، وإدارة التنافسات الشيعية، وقدرة الدولة على تقديم بديل مؤسسي موثوق.

https://www.aljazeera.com/news/١٢/٦/٢٠٢٦/iraq-analysis-militias-disarm

ARAB NEWS

ماذا تعني حقاً التعهدات الجديدة للميليشيات العراقية بنزع السلاح بالنسبة إلى سلطة الدولة؟

إن إعلان بعض الجماعات المسلحة العراقية استعدادها لتسليم سلاحها إلى الدولة يبدو، في ظاهره، مؤشراً إلى نهاية تدريجية لـ«عصر الميليشيات»، غير أنّ السؤال الجوهري هو ما إذا كان هذا المسار سيفضي إلى سيطرة فعلية للدولة على السلاح، أم سيعيد إنتاج نفوذ الجماعات المسلحة في قالب جديد ورسمي. ففي الأسابيع الأخيرة، تحدثت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي وسرايا السلام التابعة للتيار الصدري عن الانفصال عن الهياكل السابقة ووضع الأسلحة تحت سلطة الدولة. ورغم الأهمية الرمزية لهذه التطورات، فإن العراق لا يفتقر إلى سوابق لجان نزع السلاح، والبيانات

المحسوبة، والإصلاحات الشكلية. ومنذ توليه مهامه في ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٦، وضع رئيس الوزراء العراقي شعار «السلاح بيد الدولة» في صلب برنامجه السياسي والأمني. وهذه الرسالة مهمة للرأي العام الداخلي، كما أنها رد على ضغوط واشنطن التي طالبت بغداد منذ سنوات بكبح الجماعات المسلحة القريبة من إيران. ويُظهر ترحيب المسؤولين الأميركيين بهذا المسار أنّ ملف الميليشيات بات اختباراً للعلاقات الخارجية، وإثبات السيادة، وقدرة الدولة على ضبط الفاعلين المسلحين.

وتعود جذور تعقيد هذا الملف إلى تطور الحشد الشعبي. فقد تشكل عام ٢٠١٤، بعد فتوى المرجعية الشيعية رداً على تقدم داعش وانهيار الجيش العراقي، كقوة تطوعية جمعت جماعات قائمة وتشكيلات جديدة تحت مظلة واحدة. لكن جماعات قريبة من إيران، مثل منظمة بدر وعصائب أهل الحق، إلى جانب قوات صدرية وعشائر سنية ووحدات أصغر مسيحية وتركمانية وإيزيدية، أصبحت تدريجياً جزءاً فاعلاً فيه. واعترف قانون عام ٢٠١٦ بالحشد كتشكيل أمني «مستقل» تابع لرئيس الوزراء، ومنحه هيكلاً ورتباً وميزانية مستقلة، إلا أنّ الولاءات الخارجية والقيادات الذاتية والمصالح الاقتصادية لم تختفِ. واليوم، ومع أكثر من ٢٠٠ ألف عضو مسجل وميزانية بمليارات الدولارات، يمثل الحشد جزءاً من بنية الأمن العراقية، وفي نظر منتقديه مثالاً واضحاً على «دولة داخل الدولة». فبعض ألويته يسيطر على أراضٍ وتجارة حدودية وعقود عامة وإدارة محلية، فيما عزز سجل قمع احتجاجات ٢٠١٩ ــ ٢٠٢١ والاتهامات بقتل ناشطين وإخفائهم مطالب المحاسبة وإنهاء الإفلات من العقاب. وقد تساعد خطط الإصلاح، ومنها إنشاء وزارة أمن اتحادية تدمج الحشد والشرطة الاتحادية وقوات الرد السريع وحرس الحدود، على توزيع المهام، لكن الخطر أن تحل الإصلاحات الإدارية محل نزع السلاح الحقيقي. فكثير من عناصر القاعدة يريدون ضمانات عمل داخل المؤسسة الرسمية، بينما لن تتخلى الفصائل المتشددة، خصوصاً الموالية لمحور المقاومة، عن سلاحها قريباً، وبعضها ربط نزع السلاح بخروج القوات الأميركية من العراق. وحددت الحكومة نهاية أيلول/سبتمبر موعداً نهائياً، لكن الانقسامات، واعتماد الائتلاف الحاكم على بعض هذه القوى، واحتمال تأخر الانسحاب الأميركي، تجعل المسار صعباً. فإذا بدأ تسليم السلاح فعلياً، قد يندمج جزء مهم من هذه القوات رسمياً؛ أما إذا جرى الدمج من دون رقابة مستقلة وضبط للسلاح والاقتصاد، فستكون النتيجة ترسيخ نفوذ الميليشيات بأسماء جديدة. وفي النهاية، تكمن أهمية اللحظة في تزامن الضغط الخارجي، والهشاشة الاقتصادية، وتصاعد الأزمة الإقليمية، والاستعداد الظاهري لبعض القوى للقبول بسلطة الدولة؛ فإن أفضى ذلك إلى تفكيك حقيقي لـ«الدولة داخل الدولة»، فقد يبدأ فصل جديد في سيادة العراق، وإلا فسيبقى النظام الأمني الهجين لما بعد داعش قائماً

https://www.arabnews.com/node/٢٦٤٦٩٧٧/middle-east

THE NATIONAL

بغداد تبحث عن الاستثمار وواشنطن تبحث عن ضبط السلاح؛ جدول أعمال زيارة الزيدي

من المقرر أن يقوم رئيس الوزراء العراقي الشهر المقبل بأول زيارة رسمية له إلى واشنطن منذ تشكيل حكومته في مايو/أيار؛ وهي زيارة تقدّمها بغداد بوصفها فرصة لإعادة ضبط العلاقات الثنائية، وجذب الدعم السياسي والاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات، ولا سيما في مجالي الطاقة والبنية التحتية. وتأتي هذه الزيارة في مرحلة حساسة من العلاقات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، تتقاطع فيها ضغوط واشنطن لنزع سلاح الجماعات المسلحة القريبة من إيران مع

اقتراب موعد انتهاء مهمة التحالف الدولي في العراق. وقد طُرح اسم علي الزيدي، البالغ ٤١ عاماً، في أواخر أبريل/نيسان بعد أشهر من الانسداد السياسي، بوصفه خياراً توافقياً. ولا يملك الزيدي سجلاً سياسياً بارزاً، كما أنه لم يشارك في الانتخابات الوطنية في نوفمبر/تشرين الثاني، غير أنّ ثروته ومكانته العامة تشكلتا عبر إمبراطورية تجارية قائمة على العقود الحكومية. وقد صادق البرلمان العراقي في منتصف مايو/أيار على معظم أعضاء حكومته، لكن وزارات رئيسية، منها الدفاع، والداخلية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والثقافة، والتخطيط، والشباب والرياضة، والهجرة والمهجرون، لا تزال من دون وزراء. ويُنظر إلى استكمال تشكيل الحكومة قبل نهاية الشهر الجاري بوصفه شرطاً مهماً لإتمام زيارة واشنطن.

ويتضمن جدول أعمال الزيارة تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، ووضع السلاح تحت سيطرة الدولة، وجذب الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية. كما سيرافق رئيس الوزراء وفد من رجال الأعمال العراقيين بهدف توسيع فرص الاستثمار المشترك والتعاون الاقتصادي، ولا سيما في قطاع الطاقة. ويأمل المسؤولون العراقيون أن توفر الزيارة دعماً سياسياً واقتصادياً وأمنياً للحكومة الجديدة، وأن تشمل لقاءات رفيعة المستوى في البيت الأبيض والكونغرس. وتأتي هذه الزيارة بعد أشهر من الضغوط الأميركية التي كان لها أثر في تشكيل القيادة السياسية الجديدة في العراق. فقد عارض الرئيس الأميركي سابقاً عودة نوري المالكي إلى السلطة، معتبراً أنه قريب أكثر من اللازم من إيران، في حين رحّب بعد طرح اسم الزيدي بتشكيل حكومته ووجّه الدعوة إلى واشنطن. ويبقى الملف الأكثر حساسية هو نزع سلاح الجماعات المسلحة القريبة من إيران. فقد حددت بغداد نهاية سبتمبر/أيلول موعداً نهائياً لإنهاء وجود السلاح خارج سيطرة الدولة، وربطت هذا الجدول الزمني بانتهاء حضور التحالف الدولي. ووفق اتفاق عام ٢٠٢٤، انسحبت قوات التحالف من العراق الاتحادي في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، ومن المقرر أن تنسحب من إقليم كردستان أيضاً بحلول سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦. وقد أعلنت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي أخيراً أنهما ستسلّمان أسلحتهما إلى الدولة، غير أنّ جماعات أكثر تشدداً، مثل كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء، قالت إنها لن تنزع سلاحها قبل الخروج الكامل للقوات الأجنبية. وترى واشنطن أنّ نزع السلاح شرط لتعميق التعاون الدفاعي والاقتصادي، كما تعارض مشاركة أحزاب مرتبطة بالجماعات المسلحة في الحكومة المقبلة. وتسعى الحكومة العراقية بدورها إلى إظهار جديتها في ضبط هذه الجماعات ومكافحة الفساد؛ وفي هذا الإطار شدد رئيس الوزراء على مواجهة «الفساد والابتزاز»، فيما عُدّ اعتقال نائب وزير النفط لشؤون التصفية من بين الخطوات الأخيرة في مكافحة الفساد. وستكون زيارة واشنطن اختباراً حاسماً لبغداد: فمن جهة، عليها الاستجابة للمطالب الأمنية الأميركية، ومن جهة أخرى، التعامل مع تعقيدات الداخل، ونفوذ الجماعات القريبة من إيران، وشبكاتها المالية غير الرسمية. ويعتقد مسؤولون عراقيون أنّ خروج القوات الأميركية قد يسهّل تفكيك الجماعات المسلحة الموالية لطهران، غير أنّ اعتماد هذه الجماعات السياسي والأمني والمالي سيجعل هذا المسار على الأرجح طويلاً وصعباً.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/١٣/٠٦/٢٠٢٦/exclusive-

INSS

بين لبنان وإيران: جهود منع التصعيد وفصل الجبهات

أظهر الهجوم الإسرائيلي على بيروت بعد نيران حزب الله باتجاه شمال إسرائيل، ثم تبادل الضربات بين إسرائيل وإيران، أنّ مسعى الولايات المتحدة لاحتواء التصعيد يواجه معضلة معقدة: كيف يمكن الدفع باتفاق جديد بين إسرائيل ولبنان، وتعزيز الدولة اللبنانية، وتقييد حرية حركة حزب الله، وفي الوقت نفسه إنقاذ مسار التفاوض مع طهران من الانهيار. أما المسألة الرئيسية بالنسبة إلى إسرائيل فهي إبقاء جبهة لبنان منفصلة عن إيران؛ إذ تسعى إيران وحزب الله إلى ربط أي تحرك إسرائيلي في لبنان بخطر التصعيد الإقليمي وبرد إيراني محتمل. وفي أواخر مايو/أيار ومطلع يونيو/حزيران، أسهم عاملان في تصعيد هجمات

حزب الله على شمال إسرائيل: الأول، القيود التي فرضتها الإدارة الأميركية لمنع هجمات إسرائيلية واسعة، ولا سيما في الضاحية الجنوبية لبيروت، بهدف تثبيت وقف إطلاق النار والحفاظ على المفاوضات مع إيران؛ والثاني، النجاحات التكتيكية التي حققها حزب الله باستخدام طائرات مسيّرة من منظور الشخص الأول، أوقعت خسائر قاتلة في صفوف القوات الإسرائيلية. وفي الأول من يونيو/حزيران، هددت إسرائيل باستهداف الضاحية إذا استمرت الهجمات، غير أنّ التدخل الأميركي السريع، بعد تهديد إيران بتعليق المفاوضات، حال دون ذلك. ونتيجة لذلك، نشأت معادلة عملية مفادها أن تمتنع إسرائيل عن ضرب الضاحية، بشرط ألا يستهدف حزب الله مواقع داخل إسرائيل. وفي الوقت نفسه، دفعت واشنطن المفاوضات المباشرة بين إسرائيل ولبنان، وانتهت الجولة الرابعة من المحادثات في ٣ يونيو/حزيران ببيان حول وقف إطلاق نار مشروط. وكان الهدف الأميركي مزدوجاً: وقف الاستنزاف العسكري بين إسرائيل وحزب الله وتثبيت الحدود الشمالية، مع الحفاظ على المساحة الدبلوماسية الخاصة بالملف الإيراني. غير أنّ هذا الإطار لم ينسجم مع الواقع الميداني؛ فقد رفض الأمين العام لحزب الله نتائج المفاوضات، واستمر إطلاق النار باتجاه شمال إسرائيل. وعلى إثر ذلك، شنّت إسرائيل في ٧ يونيو/حزيران هجوماً محدوداً في الضاحية، فيما توقّف تبادل قصير للضربات بين إيران وإسرائيل يومي ٧ و٨ يونيو/حزيران بتدخل أميركي. ومن منظور الولايات المتحدة، يمثل لبنان هدفاً مستقلاً وجزءاً من جهد أوسع لإدارة المواجهة مع إيران أو إنهائها. وتخشى واشنطن أن تؤدي جبهة لبنان إلى تقويض استراتيجية التفاوض مع طهران وفتح الباب أمام حرب إقليمية؛ لذلك تجعل خفض التصعيد أولوية. غير أنّ خفض التصعيد، إذا اقتصر على كبح إسرائيل من دون تقييد حزب الله وإيران، سيشجع محور إيران على تحويل لبنان إلى أداة فيتو ضد حرية الحركة الإسرائيلية. وتكمن نقطة الضعف الأساسية في الإطار اللبناني في أنّ الاتفاق يُبرم بين إسرائيل والدولة اللبنانية، بينما الطرف القادر عملياً على تعطيله، أي حزب الله، ليس طرفاً رسمياً فيه. فالدولة اللبنانية تريد الاتفاق، لكنها لا تملك القدرة على فرض وقف نشاط حزب الله في الجنوب أو إخضاع الأمن كاملاً لسيادة الدولة. لذلك، يتعين على واشنطن، من أجل تقوية الدولة اللبنانية، أن تعتبرها الطرف الرئيسي، لكنها مضطرة، من أجل تحقيق تهدئة فعلية، إلى أخذ موقف حزب الله وإيران في الحسبان. ويريد حزب الله وقفاً كاملاً لإطلاق النار، وتقييد حرية عمل الجيش الإسرائيلي، والإبقاء على ارتباط ملف لبنان بالاتفاق الأميركي ــ الإيراني كي لا يواجه وحده ضغط إسرائيل والولايات المتحدة. أما إيران فترى في حزب الله رصيداً أساسياً في ردعها ضد إسرائيل، وتعدّ أي اتفاق يحد من حرية حركته في جنوب لبنان ضربة استراتيجية لشبكتها الوكيلة. وبالنسبة إلى إسرائيل، ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية في الحوار مع واشنطن تثبيت «قواعد فصل الجبهات»: فالردود الإسرائيلية المحددة على انتهاكات حزب الله في لبنان يجب ألا تُعدّ خرقاً للمسار الدبلوماسي مع إيران؛ وعلى واشنطن أن تنقل هذه الرسالة إلى طهران، وأن تكون مسؤولية منع التصعيد، قبل أي طرف آخر، على حزب الله وإيران. وإلا فإن الخوف الأميركي من حرب إقليمية سيتحول إلى أداة تستخدمها إيران وحزب الله لتقييد إسرائيل في لبنان.

https://www.inss.org.il/publication/between-dahiya-and-tehran/

AXIOS

اتفاق ترامب الوشيك مع إيران كأس سمّ لنتنياهو

حمل الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأميركي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مساء الخميس رسالة عُدّت غير مريحة لتل أبيب: واشنطن تتوقع توقيع اتفاق مع إيران خلال أيام. وكان مضمون الرسالة واضحاً؛ الاتفاق جاهز، وتراه الولايات المتحدة اتفاقاً جيداً، وقد حان وقت إنهاء الحرب. ولم تكن هذه بالضبط النهاية التي تصورها رئيس الوزراء الإسرائيلي حين انخرط إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران. فمنذ بداية الحرب، تجاوزت أهداف تل أبيب مجرد احتواء

البرنامج النووي الإيراني، إذ كانت تأمل أن يهيئ الضغط العسكري أرضية لتغيير النظام في طهران. والآن، قبل أربعة أشهر من الانتخابات، يصوّر خصومه الداخليون هذا الوضع دليلاً على تحول إسرائيل إلى «دولة تابعة» للولايات المتحدة، لأنها تبدو مضطرة إلى قبول شروط سلام حددتها واشنطن. كما تخشى بعض الأوساط الأميركية أن يؤدي رئيس الوزراء الإسرائيلي، حتى بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، دوراً معرقلاً؛ غير أنه في الاتصال الأخير بدا أنه أقرّ بعدم قدرته على منع الولايات المتحدة من توقيع الاتفاق.وفي الأيام الأخيرة، ومع تصاعد تبادل النار مع إيران، كانت إسرائيل تستعد لشن هجمات واسعة على منشآت الطاقة والبنية التحتية، لكن الرئيس الأميركي منع ذلك في اللحظة الأخيرة. وبعد ذلك، جرى إبعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى حد كبير عن مسار المفاوضات، وكان يتواصل مع حلفائه في الولايات المتحدة لمعرفة تفاصيل محادثات واشنطن مع طهران. بل إن الإعلان العلني للرئيس الأميركي عن التوصل إلى اتفاق فاجأ تل أبيب. وفي الاتصال اللاحق، لم يُبدِ رئيس الوزراء الإسرائيلي اعتراضاً جدياً، وقال إنه يثق بالرئيس الأميركي في أن يأخذ الاتفاق النهائي المخاوف المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني في الحسبان. ومع ذلك، فإن تشكك إسرائيل في الاتفاق عميق؛ إذ تخشى أن تقوم إيران، بعد توقيع الاتفاق وانتهاء الحرب، بإطالة أمد المفاوضات الفنية، وأن تعزز وضعها الداخلي عبر بيع النفط وخفض خطر الحرب من دون تقديم تنازلات حقيقية في الملف النووي. ويؤكد المسؤولون الإسرائيليون أن الولايات المتحدة تمضي في الاتفاق وفق تصورها لمصالحها الوطنية، لكنهم يتوقعون الحفاظ على المبادئ المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني والصواريخ والجماعات الوكيلة. وفي الوقت نفسه، تؤكد تل أبيب أنها ستحتفظ بقدرتها على التحرك المستقل لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. وتتمثل نقطة احتكاك أخرى في لبنان؛ إذ تخشى إسرائيل، بما أن وقف إطلاق النار المطروح يشمل لبنان أيضاً، أن تحد الإدارة الأميركية من حرية عملها ضد حزب الله وأن تطلب التشاور قبل أي هجوم. ويقول المسؤولون الأميركيون إنهم لا ينفون حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكنهم يتوقعون مشاركة جميع الأطراف في مسار السلام. ومن منظور واشنطن، فإن استمرار حزب الله في إطلاق الصواريخ أو استمرار إيران في تسليحه سيكون سلوكاً مخالفاً للاتفاق. كما أثارت التقارير الإعلامية الإيرانية بشأن تلقي طهران مليارات الدولارات فوراً قلق تل أبيب، لكن واشنطن طمأنت إسرائيل إلى أن هذه التقارير تعكس الاتفاق بصورة غير دقيقة. ووفق التوضيح الأميركي، يجب على إيران أولاً تنفيذ التزامات محددة، وبعد ذلك فقط يمكنها الاستفادة من مزايا الاتفاق. وفي المحصلة، يمثل الاتفاق المحتمل مع إيران ضربة استراتيجية وسياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي؛ فقد بدأ الحرب بأهداف طموحة، لكنه قد يجد نفسه مضطراً إلى قبول نهايتها من دون تحقيق الأهداف المعلنة. وسيعتمد مستقبل الاتفاق إلى حد بعيد على تطورات لبنان، وسلوك حزب الله، واستمرار الدعم الإيراني له، وقدرة واشنطن على احتواء الفجوة مع تل أبيب.

https://www.axios.com/١٢/٠٦/٢٠٢٦/netanyahu-trump-iran-deal-israel-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة السرديات التحليلية والنخبوية الأخيرة بشأن تحولات الشرق الأوسط صورة تتجاوز أزمة عسكرية محدودة. ففي هذه القراءة، لا تمثل حرب إيران والولايات المتحدة وإسرائيل مجرد مواجهة أمنية، بل اختباراً متعدد الطبقات للنظام الإقليمي، وسوق الطاقة العالمية، ومستقبل الشبكات الوكيلة، وممرات العبور، والردع النووي، وأمن البنى التحتية الرقمية، بل حتى لمفهوم «الغرب» في السياسة الدولية. وما يبرز في هذه السرديات ليس أزمة منفردة، بل تزامن عدة أزمات بنيوية عزز بعضها بعضاً.على المستوى الاستراتيجي، يتمثل التحول الأهم في انتقال الولايات المتحدة وإيران من حافة حرب جديدة إلى اتفاق محدود ومرحلي. وتُظهر الرواية الغالبة أنّ واشنطن، خلافاً لتوقعات إسرائيل، تسعى إلى إنهاء الحرب عبر اتفاق قد يرجئ القضايا الأكثر تعقيداً، ومنها البرنامج النووي، والأصول المجمدة، والصواريخ، والقوى الوكيلة، إلى مراحل لاحقة. ويكشف هذا النهج منطق الإدارة الأميركية: منع مزيد من الاستنزاف الاقتصادي والأمني، واحتواء صدمة الطاقة، والحفاظ على هامش المناورة الدبلوماسية، ومنع اتساع الحرب إلى جبهات لبنان والعراق والخليج. غير أنّ هذا الاتفاق المحتمل يُعد بالنسبة إلى إسرائيل، ولا سيما لرئيس وزرائها، «كأس سمّ» سياسية واستراتيجية، لأن الحرب بدأت بأهداف أوسع بكثير، من بينها إضعاف إيران جذرياً وربما الرهان على تغيير النظام، لكنها قد تنتهي الآن باتفاق يحافظ على بقاء بنية السلطة في طهران. وفي هذا الإطار، تواجه إسرائيل أزمتين متزامنتين: أزمة أمنية في مواجهة إيران وحزب الله وسائر قوى محور المقاومة، وأزمة سياسية داخلية عشية الانتخابات. وتوضح التحليلات أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي يحتاج، بعد الإخفاق الأمني في ٧ أكتوبر وعدم تحقق وعد «النصر الكامل»، إلى إنجاز ملموس على جبهة إيران أو لبنان لإعادة ترميم صورته. غير أنّ العائق الرئيسي بات الآن واشنطن نفسها. فالولايات المتحدة لا تريد أن يتحول لبنان إلى صاعق يفجر الاتفاق مع إيران، وتسعى إلى الفصل بين جبهة لبنان والملف الإيراني. وفي المقابل، تسعى إيران وحزب الله تحديداً إلى ربط هذين المسارين، بحيث يخلق أي تحرك إسرائيلي في لبنان كلفة إقليمية ودبلوماسية لواشنطن. وقد تحولت قضية لبنان، في السرديات الأخيرة، من ملف وقف إطلاق نار إلى اختبار لفصل الجبهات. فالولايات المتحدة تحاول تقوية الدولة اللبنانية، وتقييد حزب الله، وتثبيت الحدود الشمالية لإسرائيل، لكن الضعف البنيوي في هذا التصور واضح: الاتفاق يُبرم مع الدولة اللبنانية، في حين أنّ الفاعل الميداني الحاسم هو حزب الله، والدولة لا تملك القدرة على فرض إرادتها عليه. لذلك، إذا كان خفض التصعيد يعني كبح إسرائيل لا كبح حزب الله، فإن النتيجة ستكون منح حزب الله حصانة عملية. ومن منظور إسرائيل، يكمن الحل في صياغة «قواعد لفصل الجبهات» مع الولايات المتحدة، بحيث لا تُعد الضربات المحددة ضد حزب الله إخلالاً بمسار الاتفاق مع إيران. أما من منظور إيران وحزب الله، فإن القيمة الاستراتيجية للبنان تكمن تحديداً في قدرته على تقييد حرية الحركة الإسرائيلية عبر التهديد بالتصعيد الإقليمي.

وفي العراق، يظهر المنطق نفسه المتعلق بالسيادة الهشة والفاعلين المسلحين غير الحكوميين في صيغة أخرى. فالضغط الأميركي، وحرب إيران وإسرائيل، وتراجع الإيرادات النفطية، وحاجة بغداد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، كلها نقلت ملف نزع سلاح الميليشيات من نقاش أمني إلى ضرورة اقتصادية ــ سياسية. فالعراق كان يصدر قبل الأزمة نحو ٣٫٣ ملايين برميل يومياً، يمر معظمها عبر هرمز، لكن إغلاق هذا المسار أو اضطرابه كشف هشاشة موازنة دولة تعتمد على النفط في أكثر من ٩٠ في المئة من إيراداتها. وفي هذه الظروف، لم يعد ضبط الجماعات المسلحة القريبة من إيران مجرد مسألة نظام داخلي، بل أصبح شرطاً لإعادة بناء العلاقة مع واشنطن، وخفض مخاطر العقوبات، وجذب الاستثمارات، ومنع تحول العراق إلى ساحة حرب بالوكالة. إن إعلان بعض الجماعات استعدادها لتسليم السلاح أو الاندماج في القوات الرسمية، ومنها سرايا السلام وعصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي، مهم رمزياً، لكن المسألة الحاسمة هي التنفيذ. فقد أظهرت التجربة العراقية أنّ الدمج القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى احتكار الدولة للسلاح. فمنذ عام ٢٠١٦ يُعد الحشد الشعبي جزءاً من البنية الأمنية الرسمية، لكن كثيراً من فصائله لا يزال يحتفظ بقيادة مستقلة، وموارد مالية، وشبكات سياسية، وولاءات عابرة للحدود. لذلك، يتمثل الخطر الرئيسي في أن تتحول الإصلاحات الهيكلية، ومنها إنشاء وزارة أمنية جديدة، إلى «إعادة تسمية» لقوة الميليشيات بدلاً من تفكيك حقيقي للدولة داخل الدولة. ومع ذلك، فإن الضغط الأميركي، والأزمة الاقتصادية، والانقسام بين القوى الشيعية، خلقت فرصة نادرة أمام الدولة العراقية؛ لكنها ستتحول إلى إصلاح شكلي إذا لم تقترن برقابة مستقلة، وسيطرة فعلية على الأسلحة الثقيلة، وتقييد الشبكات الاقتصادية، وضمان مستقبل وظيفي لعناصر القاعدة. وعلى مستوى الطاقة، وُصفت أزمة هرمز بأنها أهم اختبار ضغط للنظام العالمي للطاقة منذ سبعينيات القرن الماضي. فقد أظهر مضيق هرمز، الذي كان يعبره قبل الأزمة نحو ١٧٫٨ مليون برميل يومياً من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، أنّ التركّز الجغرافي لمسارات الطاقة لا يزال نقطة الضعف الكبرى للاقتصاد العالمي. ورغم أنّ أسعار النفط لم تقفز فوراً إلى

مستويات غير مسبوقة وبقيت دون ١٠٠ دولار، فإن هذا الهدوء النسبي كان نتاج تباطؤ الطلب الصيني، والرسائل السياسية بشأن قرب الاتفاق، ومرور محدود لناقلات تعمل في وضع صامت، واستخدام مسارات بديلة. غير أنّ الرواية الأعمق تقول إن المخزونات العالمية تتراجع، وإذا وصلت أدوات امتصاص الصدمة إلى مستوى حرج، فإن ارتفاع الأسعار إلى نطاق ١٥٠ أو ١٦٠ دولاراً لن يكون مستبعداً.وكشفت أزمة هرمز كذلك ضعف البنى البديلة. فخطوط أنابيب السعودية والإمارات لا تغطي إلا جزءاً من التدفق الطبيعي عبر هرمز، ولا يوجد بديل فعال للغاز الطبيعي المسال القطري. أما العراق، وبسبب اعتماده الشديد على المسار الجنوبي، بات مضطراً إلى التفكير في إحياء المسارات الغربية والشمالية، بما في ذلك ممر العراق ــ سوريا، والخطوط نحو تركيا والأردن وحتى البحر الأحمر. ومن هذا المنظور، لا يرتبط أمن الطاقة بالإنتاج النفطي وحده، بل بتنوع المسارات، وقابلية التأمين، وقدرات النقل، والاستقرار السياسي، ومصداقية الدولة.وإلى جانب الطاقة، دخلت البنى التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي منطق الجغرافيا السياسية للحرب. فالاستثمار الأميركي في مراكز بيانات الخليج، الذي بدا جذاباً بفعل الطاقة الرخيصة، ورؤوس الأموال السيادية الضخمة، والقيود التنظيمية الأقل، تحول الآن إلى مخاطرة استراتيجية. فقد أظهر استهداف مراكز البيانات وتهديد الكابلات البحرية أنّ البنى التكنولوجية المدنية قد تُعامل في منطقة حرب كأهداف عسكرية أو شبه عسكرية. لذلك، لم تعد الرواية النخبوية الجديدة عن «البنية الآمنة» اقتصادية فقط، بل تؤكد إعادة جزء من المشاريع إلى أراضي الولايات المتحدة أو حلفاء أكثر أمناً، وزيادة الشفافية بشأن مسارات البيانات، والفصل بين المشاريع العسكرية والتجارية، وإعادة تقييم الاعتماد الرقمي على الخليج.وفي الوقت نفسه، أعادت أزمة الطاقة تعريف موقع مصادر الطاقة المتجددة. فهي لم تعد تُفهم فقط ضمن أجندة المناخ، بل كأداة للسيادة الطاقوية والمرونة الوطنية. فالبلدان التي استثمرت مبكراً في الشمس والرياح والطاقة الكهرومائية والسيارات الكهربائية وكفاءة الطاقة أظهرت هشاشة أقل أمام صدمة هرمز. غير أنّ التحول الطاقوي لا يلغي التبعيات، بل ينقلها من النفط والغاز إلى المعادن الحيوية والبطاريات والألواح الشمسية وسلاسل الإنتاج التي تهيمن عليها الصين. ولذلك، فإن نظام الطاقة المقبل لن يقوم على الاستقلال المطلق، بل على «مرونة موزعة» تعني توزيع المخاطر بذكاء بين المسارات والموارد والتقنيات والتحالفات.وعلى مستوى ممرات الجغرافيا السياسية، يكشف التنافس حول IMEC أنّ حرب إيران وأزمة هرمز أعادتا أيضاً تعريف طرق تجارة المستقبل. فالهند والسعودية وتركيا والإمارات وإسرائيل وقبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا تعيد كل منها ضبط موقعها في ممرات ما بعد الحرب. وقد يؤدي المشروع السعودي ــ التركي لنقل المسار من غرب السعودية عبر الأردن وسوريا إلى موانئ المتوسط التركية إلى تجاوز ميناء حيفا، بل وربما منطق IMEC الأصلي. وهذا التنافس لا يدور حول التجارة فقط، بل حول مكانة الموانئ، وأمن سلاسل الإمداد، وربط آسيا بأوروبا، ومعنى الاندماج الإقليمي. وإذا واصلت الولايات المتحدة التشديد على اتفاقات إبراهيم والربط الذي يشمل إسرائيل، فستواجه مشروعات قد تستبعد إسرائيل أو تدفعها إلى الهامش.وفي المحصلة، تقود هذه السرديات إلى نتيجة كبرى: الشرق الأوسط ينتقل من نظام قائم على الردع الصلب، ومسارات الطاقة الثابتة، والتحالفات الخطية، إلى نظام سيّال، متعدد الطبقات، وعالي المخاطر. فقد أظهرت الحرب الأخيرة أنّ القوة العسكرية وحدها لا تضمن النصر السياسي؛ وأن السلاح النووي أو الردع الاستراتيجي لا يمنع بالضرورة الهجمات المسيّرة والوكيلة؛ وأن الاتفاقات الدبلوماسية تبقى هشة من دون ضبط الفاعلين غير الحكوميين؛ وأن بنى الطاقة والبيانات والموانئ والأنابيب باتت تملك أهمية جيوسياسية لا تقل عن القواعد العسكرية. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، فإن الرسالة الأساسية واضحة: مستقبل المنطقة لن يُحسم في ساحة القتال وحدها، بل في قدرة الدول على ضبط السلاح، وتنويع المسارات، وإدارة المخاطر، وإعادة بناء الشرعية الداخلية، وتحويل الجغرافيا إلى ميزة استراتيجية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.